



عدم التفريط بالمياه والاستهلاك الأمثل لها

الواقع المائي في مؤتمر "إعادة استخدام المياه وتحليتها"

صهيب غازي - عمر المالكي

الجمعة 01 تشرين الأول 2012

اختتم مؤتمر "إعادة استخدام المياه وتحليتها: تجارب وفرص" أعماله يوم الأربعاء 29/9/2010، الذي استمرت جلساته على مدى يومين، تم خلالها عرض لآخر التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الحفاظ على الثروة المائية، والسياسات الممنهجة في إدارتها بالإضافة الى دراسة حلول مشكلات الشح المائي وغيرها..

موقع "eSyria" حضر فعاليات المؤتمر، الذي تضمن عددا من جلسات النقاش والندوات الحوارية، وبحضور عدد كبير من العلماء والمفكرين السوريين، بالإضافة الى المختصين والفنيين، وأصحاب الخبرات الدولية في مجال إدارة الثروة المائية.

نائب رئيس شبكة "نوسيتا" الدكتور "فؤاد أبو سمرة" أشار أن عقد هكذا مؤتمر هو مسألة وطنية وعربية في غاية الأهمية، ولا بد من اتخاذ إجراءات مناسبة للتأقلم مع تبدلات المناخ والواقع الطبيعي والجديد؛ وأضاف قائلا:

«ترتبط خطط إعادة استعمال المياه بعوامل عديدة منها بناء القدرات الوطنية والمحلية، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية والفنية، بالإضافة إلى الموارد المالية بشكل أساسي، ولا بد من القرار السياسي الداعم لبرامج إعادة استخدام المياه..».



وزير الاسكان والتعمير السيد "عمر غلاونجي" أشار في افتتاح المؤتمر أن للمياه علاقة مباشرة مع خط التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وأضاف:

«تعتبر نسبة السكان الذين يحصلون على المياه النظيفة مؤشرا على مدى التطور الإقتصادي والإجتماعي، فالمياه أساس الحياة وهي أصل الزراعة ونشوء العمران وأهم شروط التنمية».

في أول أيام المؤتمر تمت مناقشة العديد من التجارب والرؤى في مجال استدامة المياه، وقد قُدم عرض للتجربة السنغورية في المجال ذاته، ونوقشت بعض تحديات الواقع المائي في فلسطين و"غزة" على وجه الخصوص، كما تم الحديث عن بعض الأمثلة الحالية لموارد المياه في سورية.

رئيس المؤتمر الدكتور "غسان عجة" - رئيس سابق للمؤسسة الدولية لتحلية المياه (IDA)- تحدث عن أهمية التوصيات التي ستننتج؛ لتنسيق السياسات المائية لمواجهة النقص، وذلك بإعادة استخدام المياه في منطقة المشرق العربي بشكل عام، وأضاف:



«ألف متر مكعب، هو نصيب الفرد من "المياه المتجددة" في سورية، فيجب عدم التفريط بقطرة ماء واحدة، فهي مورد حيوي علينا الحفاظ عليه من الهدر».

هذا وقد ركّز المؤتمر في ثاني أيامه على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على إدخال التقنية من أجل معالجة المياه، لكون ذلك ضرورة بيئية وصحية تأخذ أولوية قصوى؛ فالمدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور "غسان عاصي" يتحدث عن لجان متخصصة في الري والمياه والطاقة ويقول:

«ستكون الهيئة العليا للبحث العلمي شريكا في تنمية هذه الموارد، ولدينا خبراء بإدارة المياه يعملون في الهيئات المتعلقة بهذا الأمر، كما أننا ندرس الواقع المائي بما يتناسب مع الخطة الخمسية المقبلة».

وقد أوصى المؤتمر في ختام جلساته بثمان توصيات تدور حول ضرورة العمل على تأسيس برامج لإعادة إستخدام المياه، وبناء موارد مياه غير تقليدية لتغطية الإحتياجات الوطنية من أجل الزراعة والصناعة والخدمات البيئية.

هذه التوصيات التي "يُقصد بها أنها قصيرة كي تكون سهلة التطبيق" كما أجمع الحاضرون، ستقدم الى رئاسة مجلس الوزراء لدراستها وهي:

1- تكامل عنصر المياه الوطني مع "wra".

2- أن يكون هناك نظام قانوني سياسي يغطي هذا الموضوع.



3- الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4- تمكين القطاع الخاص من المشاركة بشكل فعال في تنفيذ هذه البرامج.

5- استخدام التطورات التقنية.

6- بناء قدرة المهندسين في القطاعين العام والخاص والمدراء في قضايا البناء.

7- نشر الوعي بخصوص تخفيض الاستهلاك ودعم التعاون الدولي.

8- تطوير خطة وطنية للتنفيذ الفعال لهذه البرامج مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

الجدير بالذكر أن المؤتمر من تنظيم شبكة العلماء والتقنيين والمجديين والمبتكرين السوريين في المغترب "نوستيا"، بالتعاون مع مؤسسة تحلية المياه في المشرق العربي، والمؤسسة العالمية للتحلية؛ والمدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، وقد عقدت جلساته في قاعة الأمويين في فندق الشام بدمشق.

